الرسائل الرئيسية

- من شأن القضاء على زواج الأطفال في المنطقة العربية التأثير تأثيراً إيجابياً كبيراً على النمو الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى أن تحقيق ذلك يمكن أن يعزِّز اقتصاد المنطقة بنحو 3 في المائة سنويا، وهو ما سيترتب عليه إضافة مذهلة إلى الاقتصاد تعادل ثلاثة تريليونات دولار بين عامي 2021 و2050.

- سيؤدي التقاعس في معالجة مسألة زواج الأطفال إلى أعباء اقتصادية كبيرة على المنطقة العربية، حتى مع إحراز تقدم في القياسات الأخرى في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والصحية. وإذا استمرت معدلات زواج الأطفال على حالها، فمن المتوقع أن تشهد الأردن وتونس والجزائر والسودان ودولة فلسطين أعلى خسائر تراكمية في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2021 و2050.

- ويتفاوت انتشار زواج الأطفال تفاوتاً كبيراً في جميع أنحاء المنطقة، حيث تتراوح المعدلات بين 1.5 في المائة في تونس و45.3 في المائة في الصومال. ويضاف إلى ذلك التفاوتات القائمة بين الأقاليم المختلفة داخل كل بلد بحد ذاته. وتُبرز هذه التفاوتات الحاجة الماسة إلى سياسات مصمَّمة خصيصاً وتدخلات محدَّدة الأهداف تعالج بفعالية العواقب الضارة لزواج الأطفال وتتصدى لها. علاوة على ذلك، ينبغي للبلدان العربية تعزيز سياساتها الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والصحية للتخفيف من الآثار السلبية لزواج الأطفال على النساء.

- يتطلب إنهاء زواج الأطفال كذلك معالجة المحدّدات الهيكلية الكامنة وراء عدم المساواة بين الجنسين، مثل مكافحة المعايير التمييزية، وتحسين القدرة على الوصول إلى التعليم الجيد، وتعزيز المشاركة الاقتصادية، وتوفير خدمات الرعاية الصحية، ودعم المبادرات الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ومن شأن اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة هذه العوامل تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة.

- يمكن للبلدان العربية تجنب الخسائر الاقتصادية من خلال إعطاء الأولوية للقنوات الرئيسية ، ومن ضمنها ترويج تنظيم الأسرة وتوفير الرعاية الصحية للأمهات والأطفال للحد من ارتفاع معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال، وضمان حصول الفتيات على التعليم قبل الزواج وبعده، وتوفير فرص في سوق العمل تتسم بالمرونة وتشجع المشاركة الفاعلة للمرأة في الأنشطة الاقتصادية.